وأد المرأة

إيمان علي البداح
eman.albedah@gmail.com

في موضوع الاستقلالية الاقتصادية و"مكافأة المرأة على دورها كأم" كان بالإمكان وضع آلية لتحويل علاوة الأولاد والعلاوة الاجتماعية إلى الأم العاطلة عن العمل عوضاً عن الأب العامل الذي يستخدم هذه الأموال في معظم الأحيان لمزيد من الزيجات وتفريخ المزيد من الأطفال.

اعتاد عرب الصحراء في الجاهلية على دفن الإناث وهنَّ على قيد الحياة للتخلص من أعبائهن، ولحماية "الشرف الرفيع من الأذى"... ورغم الإسلام وادعاء الحضارة فإن عادة الوأد مازالت حية ترزق بشكليها المباشر والرمزي. ولعل أحدث محاولات وأد الجنس النسائي بأكمله هو ما سُمي تندراً بقانون المرأة.

الطريف إن كل المتقدمين بالصيغ والاقتراحات المختلفة للقانون هم النواب أنفسهم الذين حاربوا قانون حقوق المرأة السياسية وتنبؤوا بدمار المجتمع وانتشار الفسق والرذيلة في حال خوضها المعترك السياسي، وها هم بعد أن فشلوا في وأدها سياسياً يئدونها اجتماعياً بدفنها داخل بيتها بأكوام من المال العام الذي أقسموا على حمايته.

والقانون المقترح يتناقض ويغير سلسلة كبيرة من القوانين والتشريعات والأنظمة القائمة منها على سبيل المثال لا الحصر قانون الخدمة المدنية، والرعاية السكنية، والتأمين الصحي، والتعليم العام، والتأمينات الاجتماعية... إلخ، دون عائد معنوي اجتماعي يذكر للمرأة أو المجتمع، بل العكس تماماً جاءت أغلب المواد لتكرس النمط الاستهلاكي الاتكالي السائد بالإغداق بالإجازات والمزايا كالتقاعد المبكر وغيرها من المغريات الكافية لوأد أي حلم بالمستقبل المهني أو الاستقلال النفسي أو الاجتماعي.

وبقدرة قادر اختفت من القانون كل أشكال حماية المرأة من الاستغلال أو الوصاية أو العنف أو التمييز، وابتعدت عن مخيلات مقدميه مستحقات المرأة الجدية كحقها في اختيار شريك حياتها، والمساواة في حقوق المواطنة والحقوق المدنية وحقها في تكافؤ الفرص في التعيين والترقية والتطوير، وحقها في التعليم والبعثات وتبوء المناصب التي تناسب مؤهلاتها- كالقضاء مثلاً- والمساهمة الجدية في التطوير والتنمية.

ففي موضوع الاستقلالية الاقتصادية و"مكافأة المرأة على دورها كأم" كان بالإمكان- مثلاً- وضع آلية لتحويل علاوة الأولاد والعلاوة الاجتماعية التي تشكل في الوضع الحالي البند الأكبر من رواتب الحكومة إلى الأم العاطلة عن العمل عوضاً عن الأب العامل الذي يستخدم هذه الأموال، في معظم الأحيان، لمزيد من الزيجات وتفريخ المزيد من الأطفال، بدلاً من الاقتراح العقيم بدفع راتب للمرأة ربة المنزل بعبء إضافي على ميزانية الدولة والتأمينات.

القانون بأشكاله الأولية والنهائية طرد ملغوم ويحمل في باطنه عقلية الجاهلية التي تسعى إلى وأد أي ظهور للمرأة خوفاً من "شرورها" وخطرها على فرص الرجل الهشة، والمثير أنه جاء من نفس النواب حملة راية الإسلام الذي هو أول ما حرم وأد البنات!

الأغلبية الصامتة: محكمة عطاالله الدستورية

إبراهيم المليفي
mulaifi70@gmail.com

في ظهيرة أحد الأيام من عام 1998، وأنا منكبّ على عملي في جريدة "السياسة"، هاتفني رحمه الله كعادته بشكل مباغت كما اعتاد أن يباغت كل الناس في حضوره وغيابه، وبكلمات قليلة طلب مني القدوم إلى منزله بقرطبة، واصطحاب "أبوالخير" (قاسم أفيوني)، سألته مرتبكاً: "بوقتيبة شصاير"؟ فردّ بأنه رتّب "عزيمة" غداء سريعة لبعض ضيوف مهرجان القرين الثقافي.

أخذت "أبوالخير" الذي قبل الدعوة المستعجلة دون تأفف لأنه يعرف فوضى صديقه القديم أحمد الربعي جيداً. تلك الجلسة لا أذكر منها سوى كاتبنا الكبير عبدالرحمن النجار ومدير تحرير "الرأي العام" الأستاذ علي الرز والكاتب اللبناني سمير عطاالله وصديقي الدائم محمد البغلي، وفي جلسة بهذا الوزن أثير الكثير من القضايا المطروحة على الساحة العربية والقفشات الخفيفة حتى سمع صاحب الدعوة قرقرة بطون ضيوفه فهو يدعوهم إلى وليمة الغداء، وعلى الطاولة العامرة بالآراء والأذواق والأرز والأمراق، مازلت أذكر وصف الربعي للحالة السياسية الكويتية في حينها: "نحن نمر بوضع ليس له مثيل... الحكومة والمجلس كلاهما يعاني الضعف في الوقت نفسه".

وبعد الشاي والقهوة فضل أبو الخير إكمال أحاديثه اللبنانية مع عطاالله، فأخذناه معنا لتوصيله إلى الفندق، جلس عطاالله بجانبي و"أبوالخير" في المقعد الخلفي، وطوال الطريق استرجع الاثنان ذكرياتهما وأخذ "أبوالخير" يذكّر عطاالله: "شايف شو الدنيا تغيرت كنا لما ننزل عالكويت كنا بنؤول نازلين على الصحرا وهلا صرنا نؤول العكس". رد عليه عطاالله الذي عمل مرتين لفترتين قصيرتين في الصحافة الكويتية في "الرأي العام" و"الأنباء"، بصراحة: لم أتحمل العمل كثيراً بالصحراء.

عطاالله كتب يوم الثلاثاء 11 مايو الماضي مسجلاً أسفه لغياب صحيفة "أوان" وفرحه لعودة الدكتور محمد الرميحي إلى الكتابة في الخارج لأن: "الكتاب الذين ينقلون قناعات الكويت والخليج إلى باقي العرب، بعقل واتزان، قليلون"، وليته توقف عند هذا المديح الذام، بل أصدر حكماً دستورياً لا استئناف فيه هذا نصه: "عندما كتب الرميحي في العدد الأول أن الهدف هو تدريب جيل كويتي مهني، قلت له فات زمن النقش في الحجر، الكويتي يولد كاتباً ويستحيل إقناعه بالمرور في العمل الصحفي أولاً، إنه يشعر بأن العمل نفسه إهانة لإمكانياته وتبطيء لحماسته إلى الاعتراض وتأخير لرغبته في إنقاذ الكويت والأمة معها"، هل هناك غرور وادعاء معرفة أكثر من ذلك؟ فعطاالله الذي عاش مغترباً بين باريس وكندا أصبح يعرف أحوالنا أكثر منا، ويعمم دون حرج نظريات لم تلامس أرض الحقيقة على كل الصحافيين الكويتيين وكأنهم من طينة واحدة، مثل نظرية التدرج التي ستلزم كل سياسي مفوه أو محام ضليع بالعمل الصحافي قبل أن يصبح كاتب رأي في نظر عطاالله.

إن الكويت التي أنجبت كاتباً عظيماً مثل أحمد الربعي وغيره لم يجف ضرعها كي تعجز عن تصدير أمثالهم إلى الصحافة العربية، ولكن كيف سيبلغون هذه المرحلة وفي كل صحيفة عربية يوجد "أبو العريف" مثل كاتبنا المخضرم سمير عطاالله الذي يضع كتاب "عرب الرز" في خانة واحدة ولا يعترف سوى بمعارفه فقط.

الفقرة الأخيرة: الحرية للجاسم والسجن ليس لأصحاب الرأي.

الحرية للجاسم!

د. ساجد العبدلي
sajed@sajed.org

بحسب الرأي القانوني، من أطراف عديدة مختلفة التوجهات، فإن الإجراءات التي يمر بها حالياً الكاتب محمد الجاسم غير سليمة، ناهيك عن كونها متعسفة، وأن التهم الموجهة إليه لن تصمد أمام القضاء، وسيحصل على البراءة دون أدنى شك، وبحسب ما قاله مَن يتصلون بلجان ومؤسسات حقوق الإنسان الدولية، فإن الأمر قد بلغ حدوداً محرجة للكويت وجارحة لسمعتها، وبحسب ما رأيناه بأعيننا فإن التعاطف الشعبي مع الجاسم في تزايد مستمر، وبالأمس، وفي تظاهرة "الحرية للجاسم" التي جرت في ساحة الإرادة، تحدث عمر، الابن البكر، للجاسم مسانداً أباه هو ومعه كل أسرته التي حضرت التظاهرة، وهناك في الحبس حيث يوجد محمد الجاسم تصل الأخبار تباعاً بأنه صامد، يتزايد عزمه وهو يتابع هذا الدعم وهذه الأحداث المقبلة نحوه والجارية لمصلحته.

إذن، فحسابات من راهنوا على كسر قلم ولجم لسان الجاسم بهذه الطريقة، وعبر هذا الأسلوب قد أثبتت فشلها وبالدليل القاطع والبرهان الناصع، بل أكثر من ذلك، لعلها قد هبت الرياح عكس ما كانت تهوى أنفسهم وتبتغي خططهم تماماً، فبالأمس وفي ساحة الإرادة اجتمعت الأطياف السياسية المختلفة، وتظاهر السُنّي والشيعي والبدوي والحضري والإسلامي والليبرالي، جنباً إلى جنب في خندق واحد وقوفاً مع حق الجاسم في التعبير عن آرائه، بل رأينا بعض من كانوا على خصومة مع الجاسم يتسامون فوق خصوماتهم التاريخية، ويحضرون لمناصرته في محنته.

كما أن الأمر الأهم من هذا، هو أن تظاهرة الأمس قد تحولت من الاقتصار على مناصرة الجاسم، إلى ما هو أبعد، حيث وصلت إلى التأكيد وبهدير غاضب وبصوت عال رفض هذا الشعب لأي محاولة للنيل من كرامته التي يستقيها من الدستور الذي كفل الحريات، والتأكيد على أن الأمة هي مصدر السلطات، وأنها الرقيب الأساس على عمل كل السلطات التي تعمل جميعا لخدمتها، لا العكس، وأن أي تعسف أو خروج لهذه السلطات عن دورها المحدد دستورياً وقانونياً سيواجه وبشدة، سواء من خلال البرلمان أو من خلال الفعاليات الشعبية.

تظاهرة الأمس قد أعادت توحيد الناس ولملمة صفوفهم، كما فعلت بالضبط تظاهرات "نبيها خمس" الشهيرة، التي أجبرت الحكومة على الانصياع لما يريده الناس، وذكّرت كذلك بتظاهرات ديوانيات الاثنين الشهيرة، وأعادت إلى كثير من الشخصيات السياسية، التي قد يكون البعض قد ظن أنها غابت عن الساحة أو ابتعدت أو ربما طواها النسيان، ببريقها ورمزيتها، وضاعفت من المكانة والمهابة الرمزية لقيادات سياسية حالياً أضعافاً مضاعفة، وقبل ذلك كله جعلت من محمد الجاسم، وهو الحبيس في الأغلال، بطلاً ورمزاً في عيون كثير من الناس، كان كثير منهم يختلفون معه.

لا أعرف كيف يمكن أن يكون قد خطط خصوم الجاسم لضربه بهذه الطريقة دون أن يحسبوا حساباً ولا أن يضعوا احتمالاً، ولو بسيطاً، لأي شيء من هذا الغليان الذي يجري الآن وهذا الجريان في الاتجاه المعاكس تماماً، وأعجز عن تخيل طبيعة تلك المشورة الرديئة التي قادت صاحب قرار رفع الدعوى إلى هذا المسار الخاطئ جملة وتفصيلاً!

أملي أن يتم إصلاح الأمر، وأن يطلق سراح الرجل اليوم قبل الغد، فلا داعي للمكابرة والإصرار على الخطأ، فالحسبة خاسرة، خاسرة، خاسرة، جملة وتفصيلاً.

حبس واعتصام وإفراج... «وبعدين»؟

ضاري الجطيلي
d.aljutaili@aljarida.com

في السنوات الأخيرة كم مرة تكرر السيناريو التالي: صحافي ينقل خبراً أو كاتب يعبر عن رأيه، جهة ما تتضايق فتغالي بالشكوى ضده بإخراجها من إطار النشر والتعبير وإسباغ صفة «أمن الدولة» عليها، سلطات تحقيق تتعسف في تطبيق القانون وأحيانا تخالفه، مقالات وبيانات واعتصامات تطالب بالإفراج، تصريحات وخطابات نيابية تعد وتتوعد، بطولات حقيقية أو زائفة تُصنع، قضية أو لا قضية، إفراج، والكل "يروح بيتهم... وبعدين"؟

أضحى التعامل مع تلك القضايا رتيباً ومملاً، وتحولت المطالب الديمقراطية النبيلة إلى أسطوانة مشروخة، بل باتت مزعجة أخيراً لما يصاحبها من تسييس وتصيد وتخوين وبطولات ورقية، السؤال مرة أخرى: "وبعدين"؟ ما التقدم الذي تم إحرازه في كل قضية؟ لا شيء.

في كل مرة ننشغل بأعراض المشكلة ولا أحد يخطو جدياً لمعالجة جذورها، فهناك أرضية وجدت لتتيح لمن أراد التعسف أو التكسب، فلا تلام السلطات إن تعسفت أو صحت الادعاءات بدخولها طرفاً في صراعات سياسية وشخصية، ولا يلام أي كاتب لديه طموح سياسي أو رغبة بتطهير سواد الماضي، أن يستثمر التعسف ضده ليخلق لنفسه مجداً زائفاً، فهذه كلها وسائل متاحة في قانون الإجراءات والمحاكمات الجزائية، فالملامة على نصوصه وعلى من يتقاعس عن تعديلها، وهذا ما يتم إغفاله في كل قضية.

الحبس الابتدائي لأربعة أيام منصوص عليه في القانون، وكذلك الحبس الاحتياطي لواحد وعشرين يوما، بل يجوز تمديده إلى ستة أشهر بأمر رئيس المحكمة، وبعدها يجوز تمديده إلى الأبد- نعم إلى الأبد- بأمر المحكمة حتى إتمام التحقيق، كل ذلك جائز ضمن سلطات تقديرية منصوص عليها في القانون، ناهيك عما ترتكبه سلطات الضبط والتحقيق من انتهاكات ومخالفات قانونية، منها تلك التي اعترف بارتكابها ضابطا المباحث في برنامج «تو الليل» الأسبوع الماضي.

للأسف ستتكرر الأسطوانة وربما تزداد فداحة، فمحمد الجاسم المحبوس حالياً شخص ذائع الصيت وله امتداد عائلي وإعلامي وسياسي يتبنى قضيته، ولكن غيره لن يجد من ينتصر له طالما لم يعدل القانون، وهذه رسالة للنواب وفي مقدمتهم النائب أحمد السعدون الذي تعهد بالعمل على إصلاح القانون في خطاب له في قضية اختطاف عناصر «أمن الدولة» للزميلين في «الجريدة» بشار الصايغ وجاسم القامس في أغسطس 2007، ولم يف بالعهد.

أخيراً، محمد الجاسم شخصية مثيرة للجدل وتحوم حوله علامات استفهام وتعجب كثيرة، ويصعب على الكثيرين- وأنا منهم- قبول ما يحاول بيعه علينا من بطولات وبراءة، ولكن لهذا مكان وزمان آخر بعد الإفراج، المهم الآن هو وجود شخص محبوس بقضية رأي، وهناك أسرة صغيرة قلقة على أحد أفرادها، وأسرة صحافية وديمقراطية أكبر قلقة على حرياتها، ولكل ما سبق يجب الإفراج عنه فوراً والتعامل مع القضية في إطار النشر والتعبير وليس أمن الدولة.

***

العم محمد أحمد الرشيد

العتب على الزمن الذي لم يجمعني بهذا الرمز، أحاديثه العفوية في أفلام سلسلة «ديوانيات الاثنين» التي نشرناها في "الجريدة" في فبراير 2009 تبرز صفات الشموخ والتواضع واللباقة والأصالة التي اجتمعت في إنسان واحد، وتولد لديك رغبة جامحة بالنهوض لتقبيل جبينه، وأنصح من لا يعرفه بمشاهدة الحلقة التاسعة من السلسلة على اليوتيوب لمعرفة ما فقدته الكويت برحيله السبت الماضي.

مقالة الأمير سلمان... تفتح آفاقاً للحوار

أ. د. محمد جابر الأنصاري *
www.dr-mohamed-alansari.com

قبل أسابيع كتب الأمير سلمان بن عبدالعزيز آل سعود، أمير منطقة الرياض، بالمملكة العربية السعودية مقالاً في "الحياة" يحذر فيه من استخدام مصطلح "الوهابية" الذي يراه ملغوماً ولا يخدم هدفها التوحيدي. (الأربعاء 28 أبريل 2010م).

وبداية، فإن اهتمام رجل حكم كالأمير سلمان بن عبدالعزيز، سواء اتفقنا أو اختلفنا معه بأمور الثقافة والفكر مسألة تستحق الترحيب، خصوصا إذا جاءت من منطلق النقاش الحر المفتوح الذي يحرص عليه الأمير سلمان، وهو رجل مطلع ومتابع ولا تفوته أي فكرة ذات أهمية، خصوصاً إذا طُرحت بشأن بلده وثقافته وفكره السياسي... إضافةً إلى أنشطة خيرية واجتماعية عديدة.

كما أنه، رئيس مجلس أمناء دارة الملك عبدالعزيز التي تمثل أكثر من مركز بحثي وتعنى بوثائق التاريخ السعودي، ولها تواصل مع المراكز الثقافية ومراكز الأبحاث الخليجية كمركز عيسى الثقافي بالبحرين الذي وقّع اتفاقية تعاون مع "الدارة". وقد أشرف الأمير سلمان قبل أيام على ندوة تاريخية علمية بشأن رابع ملوك السعودية الملك خالد بن عبدالعزيز، الذي تحظى ذكراه وذكرى منجزاته بالكثير من التقدير في السعودية وجوارها الخليجي ووطنها العربي.

ولا يقتصر لقب الأمير سلمان بن عبدالعزيز على لقبه الرسمي كأمير لمنطقة الرياض بالمملكة العربية السعودية منذ زمن غير قصير. وقد زرته قبل سنوات في مقره بقصر الحكم في الرياض، وشهدت عن كثب اهتمامه ومعالجته لشؤون الناس وحاجاتهم وشكاواهم، فذكرني بما قرأت عن والده الملك المؤسس عبدالعزيز، تمحيصاً وعدلاً، غير أن الذين يعرفونه من شخصيات الثقافة والحوار يطلقون عليه، مجازاً، ألقاباً أخرى عديدة.

وآخر لقب أحرزه، كان "أمير الوفاء" بعد الفترة غير القصيرة التي أمضاها- على مسؤولياته الكبيرة في بلد- برفقة أخيه الأكبر، الأمير سلطان بن عبدالعزيز، ولي العهد، نائب رئيس مجلس الوزراء، وزير الدفاع والطيران، المفتش العام بالمملكة العربية السعودية، خلال رحلته العلاجية بين نيويورك وأغادير في المملكة المغربية والتي تكللت بعودته سالماً معافى إلى بلده ومهامه الكبيرة التي يحرص على القيام بها.

وكان الأمير سلمان قبل ذلك يلقب بأمير "الأندلس" لاهتمامه اللافت بإحياء المواضع العربية والإسلامية في ذلك البلد الإسباني الجميل.

أما اللقب الذي ننطلق منه إلى محاورته بشأن ما يطرح من آراء، فهو "أمير الصحافة" الذي عرفناه به أيضاً منذ أمد غير قصير، وذلك لمتابعته النقدية لها باستمرار، من وجهة نظره.

وفيما يتعلق بمقالته في "الحياة" بشأن دعوة الشيخ محمد بن عبدالوهاب فإني أستأذن سموه، وأستأذن القراء، في إيراد ما أراه بشأنها، وذلك من ورقتي الفكرية التي طرحتها في ندوة الجنادرية (25) هذا العام، وكانت مشاركة في اللقاء الفكري الرئيس الذي تناول "رؤية الملك عبدالله بن عبدالعزيز للسلام والحوار وقبول الآخر"... هذا مع إضافات توضيحية موجزة يقتضيها سياق هذه المقالة.

ومن وجهة تحليلية، فقد رأيت: "أن جانب الحوار وقبول الآخر في رؤية الملك عبدالله بن عبدالعزيز ذو شقين: شق الحوار الذاتي: فيما يتعلق بالأطراف المجتمعية داخل المجتمع العربي الإسلامي القائم على تعددية، إن أفلت زمامها مع ضعضعة الدولة القائمة دخلت في صراع أهلي لا تعرف عواقبه، واتجاهات فكرية متباينة في التراث الإسلامي ذاته- كالتصوف والتشيع والتفلسف- لا يمكن إنكارها ولابد من مقاربتها معرفياً قبل كل شيء".

ثم شق الحوار مع الآخر: حوار الحضارات والأديان والتعرف إلى ثقافات العالم، ولن ننجح في هذا الحوار إذا لم ننجح في إدارة الحوار الذاتي فيما بيننا.

ولابد لنا هنا أن نتوقف لدى تيار الفكر الديني المتمثل في حركة التوحيد السعودية فهو التيار الفكري الديني الأبرز الذي رافق نشأة المملكة العربية السعودية.

لقد اختلط الحابل بالنابل في تبيان حقيقة هذه الحركة الموحدة حيث رميت بمختلف التهم غير الموضوعية.

وبداية، فإن فكر التوحيد، والتحرر من الخرافات والبدع وتقديس غير الله، والتمسك بأوامره ونواهيه، فكر يمكن أن تلتقي حوله مختلف الاتجاهات الاجتهادية الإسلامية، بل الاتجاهات الروحية والإنسانية المختلفة شريطة أن نعترف لهذه الاتجاهات الأخرى بحقها في الاجتهاد والوجود وإبداء المعارضة السلمية كذلك بما يحررنا من التعصب والتشدد والعنف الذي لا يلجأ إليه غير ضعاف النفوس وضعاف العقيدة.

ثانياً: ينبغي، قبل الحكم على حركة التوحيد، رؤية دورها التاريخي الحقيقي، فقد ظهرت في الجزيرة العربية في ظروف تستوجب ما ذهبت فكرياً إليه، ونجحت في مواجهة ومعالجة تلك الظروف، فأنقذت الإسلام أولاً مما ألم به ورسّخت النهج السلفي الذي قامت عليه الدولة العربية السعودية دون حزبية أو إيديولوجية والتي كانت المرحلة التاريخية تستوجبها لإعادة وتيرة الحياة وأمنها واستقرارها إلى جزيرة العرب وأهلها بعد أن كانت، كما أبان الباحثون، تشهد حرب الكل ضد الكل، ولكن الظروف القائمة تغيرت، وتغير معها فكر العالم، وكما استوعبت تلك الدعوة ظروفها التاريخية الأولى، فإنها مطالبة اليوم باستيعاب المستجدات وأخذها في الاعتبار.

ثالثاً: إني لا أرى ضيراً، ولا مبرراً للحساسية في تسمية تلك الدعوة باسم داعيتها الشيخ محمد بن عبدالوهاب رحمه الله- أي بالدعوة "الوهابية"- فقد كان المصطلح الإسلامي طوال التاريخ مرناً وأطلق الباحثون كما أبان الأستاذ خليل عبدالله الخليل في رده على الدكتورة بصيرة الداود- مصطلح "الرسالة المحمدية" على رسالة السماء التي جاء بها النبي الكريم من لدن ربه، كما أن المذاهب الإسلامية المختلفة من مالكية وجعفرية وحنفية وشافعية وحنبلية وزيدية وإباضية قد سميت بأسماء أصحابها ودعاتها، وكمؤرخ للفكر، أجد أن الأهم "مضمون" الاتجاه لا اسمه. وصحيح أن حركة التوحيد ليست مذهباً، وأنها جاءت انبثاقاً من مذهب الإمام أحمد بن حنبل، رضي الله عنه، وهذا أدعى إلى أن تتسمى باسم صاحبها وداعيتها ولا ضير إطلاقاً في ذلك. وإذا كان ثمة اسم مماثل آخر قد أُقحم في منطقة من مناطق العالم الإسلامي، فإن هذه مسألة تاريخية تستدعي التوقف لكنها لا تستدعي إلغاء الاسم الأصلي.

وبأمانة فإنني لا أرى من الحكمة، فرض فكر التحديث على هذه الدعوة والمهم إقناعها بتطوير نفسها من الداخل، وفي الإسلام وفكره من إمكانات التجديد والتطوير الشيء الكثير.

"والقرآن حمّال معان" وباختصار، فإن البيئة العالمية المستجدة التي نواجهها اليوم في عصر الإنترنت والفضائيات، ليست هي البيئة القديمة القائمة على الانعزالية الصحراوية، والخوف من الآخر... فهل نملك اليوم قطع إمداداتنا البحرية، بل الجوية، الحاملة إلينا رياح الدنيا؟

ويحدثنا التاريخ أن الملك المؤسس عبدالعزيز عندما أقام دولته، رأى أنه من الضروري تزويدها بوسائل الاتصال الحديثة، كما يؤرخ أحمد أمين في كتابه زعماء الإصلاح في العصر الحديث والذي نقل عنه المرحوم الشيخ عبدالعزيز بن عبدالمحسن التويجري في كتابه التاريخي التوثيقي (لسراة الليل هتف الصباح)، ص 58-61، بيروت 1997.

يقول أحمد أمين "الذي وصفه التويجري بأنه رجل مسلم سليم العقيدة"، ونحن ننقل عن التويجري نقلاً عن أحمد أمين: "والوهابيون لم يعبؤوا إلا بإزالة البدع والرجوع بالدين إلى أصله... اهتموا بالناحية الدينية، وتقوية العقيدة، وبالناحية الخلقية كما صورها الدين، ولذلك حيث سادوا قلّت السرقة... وأُمّن الطريق... ولكنهم لم يمسوا الحياة العقلية، ولم يعملوا على ترقيتها، إلا في دائرة التعليم الديني، ولم ينظروا إلى مشاكل المدنية الحاضرة ومطالبها... (لكن الحكومة السعودية) بدأت تنشر التعليم المدني بجانب التعليم الديني وتنظم الإدارة الحكومية على شيء من النمط الحديث، وتسمح للسيارات والطيارات واللاسلكي بدخول البلاد... وما أشقه عملاً: التوفيق بين علماء نجد ومقتضيات الزمن، وبين "طبائع البادية ومطالب الحضارة"- التويجري، مصدر سابق، ص 60-61.

هكذا فإن مقالة الأمير سلمان بن عبدالعزيز عن "الوهابية" ينبغي ألا تكون نهاية المطاف في الحوار الفكري بشأنها، بل بداية هذا الحوار الذي نحتاجه، وتحتاجه "الوهابية" على وجه الخصوص.

* مفكر من البحرين

السعدون باع بلده

حسن مصطفى الموسوي
halmousawi@yahoo.com

وأخيراً أُقر قانون الخصخصة الذي ظل حبيس الأدراج لأكثر من 15 عاماً، لكن من الواضح أن هذا القانون وحده لن يحل مشكلة البطالة ولن يحسّن من الخدمات التي تشرف عليها الدولة، إذ يلزمه إقرار قوانين أخرى مثل حماية المستهلك ومنع الاحتكار وغيرها من القوانين المحبوسة في الأدراج نتيجة لعدم استقرار الوضع السياسي.

لكن القضية الملحّة التي تتطلب دراسة عاجلة وحلولا جذرية هي قضية إصلاح سوق العمل بعد السياسة الحكومية الخرقاء بإغداق الزيادات والكوادر على القطاع العام، انصياعا للابتزاز والضغوط، ومن دون دراسة في وقت كان المفترض توجيه هذه المحفزات المالية تجاه القطاع الخاص الذي يعاني نقص العمالة الوطنية. ومما يزيد خطورة هذا الوضع هو إقرار خطة التنمية بما تتضمنه من مشاريع إنشائية ضخمة تتطلب مئات الآلاف من العمالة لتنفيذها، وإذا استمر الاختلال في سوق العمل، فإن ذلك سيعني استقدام فوج من العمالة الأجنبية لأخذ هذه الوظائف، مما يعني مزيداً من الاختلال في التركيبة السكانية، ومزيداً من الزحام في الشوارع، ومزيداً من الضغط على الخدمات، ويتزامن هذا الوضع مع انتظار أكثر من 17 ألف مواطن لفرص العمل عن طريق ديوان الخدمة المدنية، وهو رقم مرشح للزيادة بالآلاف خلال السنوات المقبلة في ظل تضخم القطاع العام.

لكن حل مثل هذه المعضلة سيتطلب الأخذ بخيارات صعبة بعيداً عن المزايدات الانتخابية التي أثرت في إقرار قانون الخصخصة وأوجد فيه بعض الثغرات مثل المبالغة في حماية العمالة الوطنية بإعطائهم حق الانتقال إلى القطاع العام بنفس المزايا المالية مثلاً. بل إن تعديلات اللحظات الأخيرة مثل استثناء مصافي التكرير من الخصخصة مع أنها ليست قطاعاً مذكوراً في الدستور مثل التعليم والصحة والثروات الطبيعية كإنتاج النفط والغاز يدل على عدم الجدية في التعامل مع هذه القضايا الحساسة.

لكن أكثر ما لفت نظري في جلسة إقرار القانون هو موقف النائب أحمد السعدون منه، حيث لم يكن موافقاً عليه باستحياء، بل إنه افتخر بأنه صاغ كثيراً من مواده وبأنه سيوافق عليه سواء أخذ بتعديلاته أو لم يؤخذ بها، بينما نجد النائب مسلم البراك يصر في الجلسة نفسها على أن هذا القانون "بيع للبلد"، وتساءل حين دخل في سجال مع النواب الصرعاوي والراشد ودشتي: "أنتم تضحكون على أنفسكم أم على الناس؟"... إذن نود أن نسأل النواب البراك وغيره من نواب "الشعبي" وبقية الرافضين للقانون: هل باع السعدون بلده وأنتم الذين دائماً ما تشيدون به وتعتبرونه رمزاً وطنياً؟

إن القضايا المختلفة التي مرت على المجلس في الآونة الأخيرة تثبت مجدداً أن استعمال مصطلحات التخوين ما هي إلا مزايدة وإرهاب فكري وفرز ساذج للنواب، فلا يوجد معسكران ثابتان تجاه كل القضايا، بل إن الدلائل تشير إلى أن عدداً ممن يتم تصنيفهم بأنهم ضد "بيع البلد" اتخذوا مواقفهم خضوعاً للضغوط وليس للقناعات، وآخر مثال على ذلك تراجع النائب مبارك الخرينج عن موافقته على إدراج قانون الخصخصة على جدول أعمال الجلسة بعد خضوعه لضغوط عدد من النواب على رأسهم مسلم البراك. إذن لنتعامل بمسؤولية مع التحديات القادمة بعيداً عن المزايدات الانتخابية، وإلا فإن المستقبل وأجياله لن يرحمانا.